# تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة

# Impact of economic corruption of durable development

خلايفة العلمي[1]، العبيدي عمارة [2*]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، Khelaifa81@gmail.com

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، abouikram2015@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2018/08/13 تاريخ القبول: 2020/12/21

**ملخص:** مما لاشك فيه أن للفساد الاقتصادي آثارا عديدة ومختلفة على التنمية المستدامة حيث انه يؤثر سلبا عليها ويظهر ذلك جليا من خلال إهمال فئات كبيرة من المجتمع التي تعاني من التهميش ، إضافة إلى انعدام التوزيع العادل للدخل وبالتالي العيش في ظروف غير إنسانية ، وتنجر عنها عدة مشاكل اجتماعية وسياسية كما أن الفساد يؤثر على المؤشرات الاقتصادية بكاملها ولذا وجب استنفاذ كل الطرق والمناهج والسياسات للتصدي لهاته الظاهرة المستفحلة وبقوة في اقتصاديات الدول النامية حتى يتسنى المضي قدما في تنمية مستدامة شاملة تحفظ حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن المحسوبية والظلم.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد الاقتصادي، التنمية المستدامة، الدول النامية.

الترميز الاقتصادي **JEL**: Q01 . D73 .

**Abstract:** There is no doubt that economic corruption has many different effects on sustainable development as it negative effects it .this is manifest by neglecting large segments of the marginalized society in addition to lack of equitable distribution of income and thus living in inhuman conditions ,and political corruption also affects the economic indicators ,so must attack this phenomena in order to get strong sustainable development protect the rights of present and future generations .

**Keywords:** sustainable development , economic corruption has ,developed countries

**JEL Classification Codes** : Q01 . D73.

* المؤلف المرسل

**المقدمة**

يعتبر الفساد ظاهرة مرضية خطيرة آخذه في التفاقم بشكل كبير كما أنها لا تشمل دولة بعينها أو ثقافة دون غيرها من الثقافات فهي قضية عالمية تستفحل في جل المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة بحسب خصوصيتها ودرجة تطور كل مجتمع بالإضافة إلى أنها ليست حكرا على القطاع العام فقط فهي تنتشروا في القطاع الخاص، كما أنها ظاهرة يصعب اختزالها في عامل واحد أو مجموعة عوامل فهي تشمل جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتؤثر على مسيرة التنمية المستدامة والتي تعبر عن أرقى مرحلة في تطور الفكر التنموي وتسعى إلى تحقيق تناغم بين الاقتصاد المجتمع والبيئة، وذلك من خلال الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية من اجل المحافظة على التوازنات البيئية .

**1- ماهية الفساد:**

**أ-** يوجد العديد من التعاريف لمصطلح الفساد نذكر منها تعريف منظمة الشفافية الدولية "بأنه سوء استخدام السلطة الممنوحة من اجل تحقيق منفعة خاصة ثم زادت الأمر وضوحا عندما عرفت الفساد انه السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو الحكومي سواءا كانوا سياسيين أو موظفين بهدف إثراء أنفسهم أو أقاربهم بصورة غير قانونية ومن خلال استغلال السلطة الممنوحة لهم "[1].وقد عرفه البنك الدولي على النحو التالي "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة. كما يتم عندما يقوم ووكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة "[2]

**ب- أنواع الفساد :**

ويمكن تصنيفه إلى عدة أنواع تتمثل في :

**الفساد الإداري:** وهو كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين يسود بيئة بيروقراطية يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب العامة مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[3].

كما يعرف على انه كل سلوك يرتبط بالعمل أو الوظيفة يخالف الشرع أو النظام أو العرف سواء كانت المخالفة كبيرة أو صغيرة [4].

أما مظاهر الفساد الإداري فمتعددة و يمكن ملاحظتها في:

- عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والامتناع عن أداء العمل والتكاسل.
- عدم تحمل المسؤولية.
- إفشاء أسرار الوظيفة.

ويمكن اعتبار الفساد الإداري هو عدم القدرة في التحكم في ضوابط العمل وبالتالي عدم القدرة على في تحقيق أهداف المؤسسة وتغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل وقد يأتي من التسيب وعدم وجود آلية نشطة للاتصال والتبليغ[5].

**الفساد المالي** : ويشمل تلك الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية في تنظيم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها وتتجلى مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى، اختلاس، التهرب الضريبي، إعادة تدوير الإعانات الأجنبية للصالح الخاص، قروض المجاملة التي تمنح دون ضمانات، العمولات والاتوات الناتجة عن العقود[6] .

**الفساد الثقافي**: يستخدم مصطلح الفساد الثقافي لتوصيف حالة أي جماعة ثقافية تخرج عن الثوابت العامة وتعتمد على إلى تفكيك هويتها وخصائصها والمساس بمواضيع الطهر والعفة في ثقافتها ويقول لحسن بونعامة أن الفساد الثقافي هو اخطر أنواع الفساد على الإطلاق، إذ أن نظيره إداريا كان أم ماليا فانه ثمة إجماعا على إدانته، وتشن الدولة تشريعات وقوانين لملاحقته ومكافحته بينما يتمتع الفساد الثقافي بحصانة مل يسمى بحرية الرأي، رغم أن هذه الحرية لا تمارس إلا لمساس الثوابت العامة كما أن ثقافة وقيم أي مجتمع لا تبنى بين ليلة وضحاها بل تحتاج إلى أجيال من اجل أن تجمع في منظومة اجتماعية سليمة، لكن خسارة هذه القيم قد لا تحتاج إلى أجيال من اجل أن تنهار[7].

**الفساد السياسي** : ويعرفه (y.meny) بأنه شكل للتبادل الاجتماعي السري يعتمد من خلاله من يمسكون بزمام السلطة السياسية والإدارية إلى تقدير سلطات اتخاذ القرار أو النفوذ التي يمارسونها بمقتضى تفويض أو وظيفة ما تقديرا ماليا[8].

ويؤكد البعض أن جرائم الفساد السياسي تظل محورا وعاملا من العوامل المساعدة على انتشار كافة أنماط الفساد الأخرى[9].

ويختلف الفساد السياسي عن الفساد بصفة عامة في ناحية أساسية فالنوع الأول يتم إما في نطاق العمل العام أو المجال العام أو انه يجري في مساحات الالتقاء بين النشاطين العام والخاص وهكذا فان الفساد السياسي يشير إلى ظاهرة تكون فيها الدولة وموظفيها طرفا أساسيا في علاقة الفساد[10].

**الفساد الاقتصادي** : يعرف الفساد في بعده الاقتصادي انه " استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص وتكون المحصلة النهائية لجرائم الفساد تتمثل بتحقيق منافع مادية أو هدر المال العام وهذا هو البعد الاقتصادي لهذه الجرائم، مما يترتب عليها آثار وانعكاسات خطيرة على الحياة الاقتصادية في الدولة والمجتمع، فما يتحقق من جرائم الفساد على الصعيد الاقتصادي يؤدي إلى هدر المال العام، وتبديد الموارد الوطنية وعدم إنفاقها بشكل يحقق الصالح العام، وأن الفساد يعد من الجرائم الاقتصادية وذلك لتعلق هذه الجرائم بالمال العام والثروة الوطنية والمصلحة الاقتصادية للدولة والمجتمع، ويمثل المال العام في الوقت الحاضر والمستقبل الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول[11].

**2- أسباب الفساد :**

أشارت بعض الدراسات أن الفساد يميل إلى الازدياد في عهد النمو السريع والتحديث بسبب القيم المتغيرة ومصادر الدخل والقوة الجديدة والتوسع الحكومي كما حصل في الدول الآسيوية التي شهدت تطورا اقتصاديا مدهشا ذلك أن التحول الاجتماعي يحمل معه منظومة من القيم تختلف من واقع إلى واقع، ففي النظم الشمولية تنتشر قيم المحسوبية والتسيب واللامبالاة، كذلك فان الاقتصاديات الحرة تقوم على منظومة مختلفة من القيم والتقاليد منها الإفراط في الإحساس بالفردية وسطوة التأثير المادي على المبادئ والقيم[12] ويرى " محمود فتحي " أن من بين أكثر العوامل والاعتبارات التي تؤدي الى ظهور الفساد والانحراف الإداري هي [13]:

- تصميم هياكل بيروقراطية بطريقة لا تستند إلى الأسس والمقومات التنظيمية السليمة .
- تخلف القيادات الإدارية وضعف تأثيرها على مجموعات التابعين .
- سوء التربية الاجتماعية والقومية وتخلف المناخ الاجتماعي العام .
- عدم كفاية نظم الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها .
- إحساس العاملين في الأجهزة البيروقراطية بان هذه الأجهزة أداة للسيطرة والتسلط وليس لخدمة المجتمع .
- ضعف المستوى المادي للوظيفة الحكومية ورغم أهمية الحاجة في تفسير أسباب الفساد إلا أن الحاجة تبقى سببا جزئيا بالنظر إلى الأسباب الأصلية، ومن أهمها البيروقراطية الإدارية التي تقوى في غياب دولة المؤسسات وضعف جهاز العدالة وتكريس سرية المعاملات اليومية للسلطة[14].

**3–مفهوم التنمية المستدامة:**

عرفت التنمية المستدامة على أنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية الدينية واللغوية للأشخاص ودون رهن لمستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياته[15].

وتعرف على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق و الشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني ومن التهميش[16].

وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية " بأنها التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول[17].

**أ- خصائص التنمية المستدامة :**

من خلال جملة من التعاريف التي تم التطرق إليها سابقا يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية المستدامة المتمثلة فيما يلي[18] :

- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة .
- المساواة ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية والاتصاف في هدا السياق نوعان، الأول يكون بين الجيل الحالي، والثاني يكون بين الجيل الحالي واللاحق .
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى
- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها، فهي تولي اهتماما كبيرا للجانب البشري، وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها
- تحرص على تطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات
- البعد الدولي للتنمية المستدامة، حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكييف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة من الوصول إليه

**ب-أهداف التنمية المستدامة :**

ونذكر منها [19]:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للتنمية وليس الكمية منها وبشكل عادل وملائم بين الأجيال الحالية والمستقبلية
- احترام البيئة الطبيعية فهي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والصناعية وتعمل على ترقيتها لتصبح علاقة تكامل وانسجام
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في ايجاد حلول مناسبة لها
- تحقيق استخدام واستغلال امثل للموارد والتعامل معها على انها محدودة
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وتوظيفها مما يخدم مصالحه دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار سلبية على البيئة
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والسيطرة على مشكلات البيئة

**ج- علاقة الفساد الاقتصادي بالتنمية المستدامة :**

يؤثر الفساد الاقتصادي تأثيرا كبيرا على مختلف جوانب أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية ويعيق تحقيقها على توفير حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

- **تأثير الفساد الاقتصادي على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي :**

طبقا للنظرية الاقتصادية فان الفساد الاقتصادي يمثل عائقا مهما للنمو الاقتصادي، مما يؤثر سلبا على النمو سواء بالنسبة لأصحاب المشروعات المحلية أو الأجنبية فالفساد يهدد استقرار البيئة الاستثمارية وتسبب في ارتفاع تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا ويضعف الأثر الايجابي كحوافز الاستثمار[20].

يتسبب الفساد الاقتصادي في خفض معدلات استثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي ومن خلاله تخفيض معدل النمو الاقتصادي، فالفساد وما يرافقه من دفع للرشاوى يمثل بالنسبة للكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب الإضافية مما يدفعهم إلى تقليل استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها الفساد.

وفي إطار التحليل الكلي لأثر للفساد على الكفاءة والاستثمار والنمو يلاحظ أن التكاليف الإضافية للفساد والتناتجية عن الرشوة أو زيادة الوقت اللازم للحصول على الخدمة تمثل زيادة في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة،وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة

الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد فالمستهلك يدفع سعر السلعة أو الخدمة أعلى من تكلفتها الحقيقية بسبب الريع الإضافي الذي يضطر لدفعه للموظف الفاسد وكلما زادت درجات الفساد اضطر المستثمرون إلى إدخال المدفوعات الناتجة عن الفساد ( الرشاوى، العمولات، التأخير .....) في تكلفة المنتج[21].

وعليه يتضح بأن الفساد يتسبب في تدني كفاءة الاستثمارات ويضعف مستوى جودة البنية التحتية وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تريد من كلفتها بالإضافة إلى تدخل الوساطة في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش مما يؤدي إلى تدني توعية المنشآت العامة[22]. وهدا كله يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويزيد من تخوف المستثمرين المحليين والأجانب من الاستثمار في بيئة يسودها الفساد ، ولا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين وتشريعات واضحة وشفافة .

- **تأثير الفساد الاقتصادي على الإيرادات والنفقات الحكومية** : يتسبب الفساد في تبديد الإيرادات الحكومية من خلال :

رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج أو الواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ،وهذا ما يؤدي إلى خسارة كبيرة للعائدات الضريبية والتي تعد من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة للدولة الأمر الذي ترتب عليه آثارا سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية[23].

ح- يتسبب التهرب من الرسوم الجمركية المفروضة على بنود الواردات التي يجري تهريبها في خسارة كبيرة لإيرادات الدولة، نتيجة لضياعها نسبة كبيرة من حصيلة هذه الضرائب والرسوم[24].

خ- تتسبب الرشوة المتعلقة بالمشتريات الحكومية خسارة كبيرة في موارد و إيرادات الدولة ويسبب عجز الموازنة العامة، ما يدفع الدولة للاستدانة من الخارج أو تحميل المواطن أعباء الفساد عن طريق فرض أشكال من جديدة الرسوم والضرائب تثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة.

د- أيضا يؤدي الفساد إلى سوء استخدام الأموال العامة وتبديدها في الحفلات ومهرجانات ورحلات سياحية لفائدة المسؤولين وعائلاتهم بدلا من توجيهها إلى مشاريع استثمارية تعود بقيمة مضافة على الاقتصاد[25].

ويؤثر الفساد على النفقات الحكومية ويظهر ذلك من خلال إحداث تشوهات في وجوه النفقات الحكومية حيث أكدت الدراسات النظرية والميدانية أن الحكومات التي ينتشر فيها الفساد أكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها إلى المشروعات التي يسهل فيها الحصول على الرشوة وإخفاءها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أولا، إنتاجها أو شرائها يتم من قبل مؤسسات محدودة مثل الإنفاق العسكري والإنفاق على الجسور والطائرات والأجهزة الطبية المتطورة ومشتريات البنية الأساسية الكبيرة[26].

كذلك يؤدي الفساد إلى رصد أموال طائلة وتحديد ميزانيات ضخمة لمشاريع أو شراء سلع غير ضرورية أو ليست لها أهمية كبيرة في التنمية المستدامة، وذلك ما يلاحظ من خلال إعطاء تسهيلات وقروض لمشاريع بناء مدن ترفيهية وملاهي وقاعات السينما في دول نامية تعاني من الفقر في هناك مشاريع كثيرة في تلك الدول بحاجة إلى الأموال كالتعليم والصحة والصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات التي لها دور حيوي في عملية التنمية المستدامة.

وعليه فان الفساد الاقتصادي يشوه البنية الهيكلية للنفقات من خلال التركيز على الإنفاق على المشاريع التي تدر رشاوى اعلي ويمكن التهرب من دفع الضرائب عنها بغض النظر ما إذا كانت تخدم عملية التنمية المستدامة أم لا.

**تأثير الفساد الاقتصادي على التضخم** :

يتسبب الفساد الاقتصادي في ارتفاع المستوى العام للأسعار وإحداث تضخم من خلال ما يلي :

– زيادة معدل التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف أداء الأعمال لتعويض ما يدفع من رشاوى للفاسدين ونتيجة لارتفاع معدلات إنفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيرها وليس نتيجة لتكلفتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث ضغط كبير على ميزانية ذوي الدخول المحدودة ويزيد من حدة الفقر[27].

كذلك تهريب السلع والبضائع إلى المناطق المجاورة عادة ما يتسبب في ندرتها في السوق المحلية وارتفاع أسعارها وحدوث التضخم

–يتسبب الفساد في انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الدولية، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الواردات مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدل التضخم.

– بالإضافة إلى ما سبق يتسبب انخفاض نمو الإيرادات العامة خاصة الضريبية والجمركية نتيجة التهرب لدفعها في عجز الموازنة العامة للدولة ومن اجل تغطية هذا العجز قد تلجا الدولة إلى التوسع النقدي وهذا يتسبب في ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

**– تأثير الفساد الاقتصادي على سوق الأوراق المالية :**

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إتاحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراق في الأسواق المالية سواء تعلقت بالنسب المالية أو الميزانية الختامية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية ولكن يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقة بل ومضللة في اغلب الأحيان، بحيث يتم إعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءا ضريبيا منخفضا بغرض المعاملة الضريبية وموازاة مع ذلك يتم إعداد حسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في الوراق المالية وينتج عن ذلك تضليل المستثمرين في الأوراق المالية[28].

– ومن مظاهر الفساد أيضا في السوق المالي،إنشاء شركات وهمية بأوراق مزورة تقوم بجمع مبالغ مالية كبيرة من المدخرين وقد تنجح بطرح أوراق مالية وهمية بطرق احتيالية

**د– تأثير الفساد الاقتصادي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة** : من خلال عدم العدالة في توزيع الدخل والزيادة من حدة الفقر، بالإضافة إلى الرفع من كلفة الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم وهذا ما يؤثر سلبا على الرفاهية الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.

–يؤدي الفساد إلى تراجع معدلات الاستثمار وبالتالي معدل النمو الاقتصادي

– يتسبب في الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وعدم التكافؤ في الفرص.

– كذلك ينتج عته التفاوت الطبقي والصراعات الاجتماعية

–يتسبب الفساد في تبديد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه للفقراء.

ويؤخذ الفساد في مجال التعليم أشكالا عديدة نذكر منها :

– زيادة كلفة التعليم وهذا ما يقلل من حجم الاستفادة من هذه الخدمة وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الفقيرة

– يتسبب الفساد في سرقة واختلاس ميزانية التعليم المخصصة لبناء المنشئات التعليمية وتكوين الكوادر والإطارات العلمية.

– يتسبب الفساد في التوظيف والترقية على أساس الرشوة والمحسوبية والمحاباة والتزوير في تعيين أساتذة غير مؤهلين

– يعتبر الفساد في قطاع التعليم من اخطر أنواع الفساد فهو يعرف بجريمة سرقة المستقبل لأنه لا يؤثر فقط على حجم الخدمات التعليمية وجودتها، بل يؤثر أيضا على العدالة في التعليم وثقة المجتمع في نظام التعليم ككل. بالإضافة إلى تأثيره السلبي على باق القطاعات الأخرى من خلال مخرجاته التي لا ترقى إلى الجودة والكفاءة المطلوبة[29].

أما تأثير الفساد على الرعاية الصحية تعد أهم المؤشرات تأثيرا على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والتي تقوم على عنصري الجودة والعدالة فالجودة تعني توفير نظام صحي يستجيب بشكل جيد لاحتياجات المرضى، أما العدالة تعني استجابته على قدم المساواة لكل المرضى بدون تمييز. فالفساد في مجال الخدمات الصحية تمس حياة الإنسان مباشرة ويعيق سعادته ورفاهيته، ولا يقتصر الفساد في الصحة على حرمان الإنسان من سهولة الحصول على الرعاية الصحية بل يمتد أيضا إلى عمليات التزوير

– وكذلك حرمان الناس من سهولة الوصول للرعاية الصحية المرغوبة

– يمكن أن يؤدي للقيام بتوجيه علاجات لا تخدم المصلحة العامة والتي قد تتسبب في فقدان الكثير من الأرواح ولهذا يعرف الفساد في قطاع الصحة بجريمة سرقة الحياة[30] .

**هـ– تأثير الفساد على البعد البيئي للتنمية المستدامة :**

ويؤثر الفساد على الموارد الطبيعية خاصة الغابات والمياه والنفط وذلك من خلال الرشاوى والعمولات التي تدفع من اجل الحصول على تراخيص لاستغلال هذه الموارد وهذا ما يتسبب في استنزافها وهدرها والتأثير سلبا على التوازن والتنوع البيئي

– كما أصبح موضوع الفساد في قطاع الغابات[31] يلقى اهتماما واسعا على مستوى الدولي في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لأهمية الغابات من الناحية الاقتصادية والبيئية حيث تزايد الوعي على نطاق واسع بالتكاليف الهائلة المرتبطة بالفساد والأنشطة غير قانونية في الغابات كذلك أصبح من الواضح أن الجهود المبذولة لتحسين أدارة الغابات سوف تكون ذات قيمة محدودة مالم تقترن بتدابير لخفض الجريمة في الغابات.

– ويعتبر مورد المياه من الموارد الحيوية والأساسية للتنمية البشرية والاقتصادية والبيئة المستدامة خاصة في ضل التغيرات المناخية التي شهدها العالم والتي أدت إلى زياد الطلب على هذا المورد الذي أصبح يمثل سبب الصراعات السياسية بين العديد من الدول، لكن هذا المورد الطبيعي المهم للتنمية المستدامة غالبا ما تصطدم بالعديد من ممارسات الفساد التي تعيق الاستخدام الأمثل والعقلاني له.

– أما على مستوى النفط الذي يعتبر محوريا للاقتصاد العالمي ميدانا مفتوحا للفساد وممارسة الجريمة المنظمة رغم الضوابط والاتفاقيات التي تعمل بموجبها الدول المنتجة نجد هناك أصابع خفية تتلاعب بهذه السلعة الإستراتيجية وتكسب من رواء ذلك أضعاف عائدات الدول المنتجة للنفط ،ويتميز الفساد في مجال النفط بصفة الجرائم العابرة للحدود وفرص استغلال أعالي البحار وأجهزة الاتصالات المتقدمة وافتعال الأزمات والمضاربات الوهمية التي تضاعف الأرباح للمفسدين ولا شك أن لسياسات الدول الكبرى دورا في الفساد في هذا المجال[32].

**و – تأثير الفساد على البعد السياسي للتنمية المستدامة :**

ويمثل الفساد الاقتصادي تحديا خطير في وجه التنمية المستدامة وخصوصا على بعدها السياسي وهو يقوض الديمقراطية الجيدة وحكم القانون كما يؤدي إلى حقوق الإنسان ويزعزع ثقة الشعب بالحكومة، كالفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية يقلل من المسائلة ويشوه التمثيل لعملية صنع القرار السياسي كما انه يعرض سيادة القانون للخطر ويضعف الحقوق المدنية ويعرقل القنوات الشرعية للوصول إلى المناصب السياسية، حيث يتسبب في بيع وشراء المناصب الرسمية وهذا ما يضعف شرعية الحكومة وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع والتسامح كما يؤدي إلى عدم التوزيع العادل للدخل والخدمات العامة.

**الخاتمة :**

يرجع السبب في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والبيئية الى ظاهرة الفساد، اذ يتسبب في هدر المال العام و التأثير سليا على الكفاءة والفعالية الاقتصادية، كما انه يؤدي الا إفقار وتجويع فئات كبيرة من الشعب وانعدام التوزيع العادل للدخل والثروة يقوض الديمقراطية والحريات الأساسية وحق المشاركة والإدلاء بالرأي كما يؤثر الفساد على البيئة من خلال عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة وكل هذا يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعرقل فرص التنمية وبالتالي يرهم مستقبل الأجيال المستقبلية ومن هنا يتضح انه لتحقيق تنمية مستدامة شاملة يجب على وضع إستراتيجية للقضاء على الفساد في المجتمعات .

**الإحالات والمراجع:**

[1] جاسم محمد الذهبي، الفساد الإداري في العراق، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 13، السنة 2005، ص03.

[2] – محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص80

[3] – عبد الحليم بن مشري، الفساد الإداري مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد05، ص14

[4] – عز الدين كحيل، الفساد ومكافحته في التصور الإسلامي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد05، ص27.

[5] – بن عاتق حنان، موساوي زهية، محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، 2006، ص13

[6] – يحي مناصري، قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2012/2011، ص24.

[7] – لحسن بونعامة عبد الله، الفساد وأثره على القطاع الخاص، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض، السعودية، 2003، ص09.

[8] – بيتر لاكوم، الفساد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة و مصر، 2009، ص16.

[9] – محمد امين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007، ص51.

[10] – لحسن بونعامة عبد الله، مرجع سابق، ص07

[11] – يحي مناصري، مرجع سابق، ص26.

[12] – حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 08، العدد الأول، 2002، ص457.

[13] – محمود محمد فتحي، الإدارة العامة المقارنة، مطابع الفرزدق التجاريةن الرياض، السعودية ، 1997، ص ص 296-300.

[14] – الفساد الحكومي تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 1990، ص ص 56-57

[15] –كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، 2002، ص03.

[16] – العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة فرحان عباس، سطيف، 2010-2011، ص 12.

[17] – عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، مجلد 36، العدد01، ص76.

[18] – عدلي علي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 150-151.

[19] – عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودروها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2005، ص23.

[20] – يحي مناصري، مرجع سابق، ص53.

[21] – زياد عربية بن علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن والقانون، العدد01، منشورات كلية الشرطة، 2002، ص268.

[22] – جورج العيد، الفساد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، ط1، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 224.

[23] – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 155.

[24] – عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد الضلي ، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 2005، ص 166.

[25] – المنضمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد في الحكومة، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1994، ص1425.

[26] – خليفة يوسف الخليفة، الفساد الاداري والمالي، الاسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد02، منشورات المجلس العلمي لجامعة الكويت، 2002، ص 268.

[27] – حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص72.

[28] – عبد الله بن حاسن الجابري، ص17.

[29] – يحي منتصري، مرجع سابق، ص62.

[30] – محمد الأمين البشرى، مرجع سابق، ص56

[31] . يحي مناصرة، مرجع سابق، ص 65

[32] – محمد الأمين البشرى، مرجع سابق، ص63.